

## اشكالية السيولة الخانقة في الجزائر في ظل الازمة المالية Financial crises and stifling liquidity problem in Algeria

د. فاطمة الزهراء العجاج (استاذة محاضرة جامعة تلمسان الجزائر)<sup>1</sup>

مخبر النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي MIFMA

[fatima16alger@hotmail.fr](mailto:fatima16alger@hotmail.fr)

تاريخ الاستلام: 2022/02/23 تاريخ القبول للنشر: 2022/06/02

\*\*\*\*\*

**ملخص:** تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأزمات المالية العالمية و مسبباتها بالإضافة إلى أهم السياسات المتبعة من قبل الدول لحلها كما و أثرت أزمة كورونا على الاقتصاد العالمي و أصابته بالشلل ويواجه الاقتصاد الجزائري على غرار دول العالم تداعيات انتشار الفيروس و خلصت الدراسة إلى أن أثار الجائحة كانت جد حادة على الاقتصاد الوطني مما سبب انخفاض قيمة الدينار وارتفاع التضخم وتوقف الشركات عن العمل وكل هذا يأتي إلى جانب انخفاض عائدات النفط. الكلمات المفتاحية: الأزمات العالمية، جائحة كورونا، أزمة السيولة.

تصنيف جيل: B22 ,E58

**Abstract :** This intervention aims to identify the global financial crises and their causes, in addition to the most important policies adopted by countries to solve them, as the Corona crisis affected the global economy and paralyzed it, and the Algerian economy, like the countries of the world, faces the repercussions of the spread of the virus, and the study concluded that it raised The pandemic was very severe on the national economy, which caused the devaluation of the dinar, high inflation and the cessation of companies from work, and all this comes along with a decrease in oil revenues.

**Key Words:** Global Crises, Corona Pandemic, Liquidity Crisis.

<sup>1</sup>- العجاج فاطمة الزهراء

jel clasification code :B22,E58

مقدّمة:

يتغير الاقتصاد العالمي من وقت إلى آخر وهذا بتغير الظروف التي تمر بها مختلف الاقتصاديات القومية التي تعرف في الآونة الأخيرة مزيدا من الاندماجات و التكتلات الاقتصادية و النقدية و التي تهدف إلى الارتقاء بالأداء الاقتصادي و دفع الضرر من آثار التفتح الكبير الذي تعرفه العلاقات الاقتصادية المعاصرة تحت تأثير العولمة التي تهدف إلى التكامل في ظاهرها ولكن في الحقيقة هي مزيد من سيطرة اقتصاديات الدول المتقدمة على الأسواق العالمية الأخرى ،فالتكامل الاقتصادي عموما هو عبارة عن ظاهرة اقتصادية عالمية عرفت تطورا كبيرا بعد الحرب العالمية الثانية تبدأ في شكل تنسيق و تشاور بين عدة دول في مجال مادة تجارية كالبتروول و القمح... الخ وتصل إلى الاتحاد و الاندماج الاقتصادي و النقدي كما هو الحال اليوم في الاتحاد الأوروبي وذلك من اجل الاستغلال الأمثل للإمكانات المتوفرة و تحقيق تنمية اقتصادية و احتلال مكانة هامة في الساحة الدولية . و بسبب ما يتيح النظام الرأسمالي من حرية لإجراءات و سياسات سوقية غير مسبوقة في العالم في ظل غياب الرقابة من الدول و الحكومات تكون الأزمات المالية التي تنعكس في المدى البعيد و المتوسط على أسواق المال و الاستثمار و التجارة العالمية و اندماجات التنمية الاقتصادية يعيش العالم اليوم وضعا غير مألوف ، فمعظم سكان المعمورة لم يشهدوا أحداثا مماثلة لما يقع اليوم جراء الوباء المعروف ب كورونا أو كوفيد 19 إذ يعد هذا الوضع استثنائيا من مختلف الجوانب و سيشكل لا محالة منعظفا كبيرا في تاريخ الإنسانية جمعاء، ليس لخطورته فحسب بل لأثاره الوخيمة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي كذلك. منذ تفشيه لا يزال فيروس كورونا يعيث في الاقتصاد العالمي دمارا حتى أصابه بالشلل، فقد عرقل الإنتاج و الإمداد و النقل الجوي عبر العالم، و أضعف الطلب العالمي، و عزل دولا و وضعها تحت الحجر الصحي، و أخرى تحت حظر التجول، و أصاب قطاعات المال و الطيران و النقل و السياحة بخسائر فادحة مما سبق يمكن لنا طرح الإشكالية التالية:

كيف أثرت ندرة السيولة على الاقتصاد الجزائري؟

الفرضية: ساهمت ندرة السيولة في خلق أزمة اقتصادية في الجزائر.

الاسئلة الفرعية:

-ما هي اسباب أزمة السيولة الخانقة في الجزائر؟

-كيف ساهمت ندرة السيولة في خلق اشكالية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الجزائري؟  
أهداف الدراسة: الإلمام أكثر بموضوع الأزمات خاصة و أن العالم بأسره و الاقتصاد  
الجزائري بصفة خاصة يواجه أزمة اقتصادية حادة جراء جائحة كورونا من انهيار أسعار  
النفط العالمية إلى أزمة السيولة الخانقة التي تعاني منها الجزائر.  
منهجية البحث: اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي و التحليلي من خلال وصف  
متغيرات الدراسة من جهة و تحليل أسباب الازمة المالية و اشكالية السيولة الخانقة في  
الجزائر.

الدراسات السابقة:

- ناصر سليمان 2020 أزمة السيولة النقدية في الجزائر اسباب و حلول حيث تكلمت  
الدراسة عن ما عاشته الجزائر خلال الأشهر الماضية من أزمة حادة تمثلت في نقص السيولة  
بمكاتب البريد، وكذلك على مستوى الوكالات البنكية، مما أدى إلى تشكيل المواطنين  
لصفوف طويلة أمام تلك المكاتب والوكالات بعد أن تحولت إلى أزمة مزمنة، وقد كانت تلك  
الظاهرة بالتبعية على حساب الاقتصاد الوطني، إذ أن أغلبية المواطنين كانوا يشكلون تلك  
الصفوف في أغلب الأوقات أثناء زمن العمل، مما يعني أن الاقتصاد الوطني يتكبد خسائر  
جسيمة جراء تلك الظاهرة، ومما زاد من وطأة تلك الأزمة الارتفاع المفاجئ في أسعار بعض  
المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع. فما هي أسباب تلك الأزمة ؟ وكيف نشأت وتطورت  
؟ وما هي الحلول المقترحة لها حماية للمواطن وللإقتصاد الوطني .

-روشو عبد القادر 2020 ضرورة استعمال وسائل الدفع الكتابية كبديل عن السيولة في  
الجزائر- دراسة تحليلية للفترة 2010-2020 في ظل أزمة السيولة لصانفة 2020 تهدف هذه  
الدراسة الى ابراز أهمية استعمال وسائل الدفع الكتابية في التعاملات المالية والتجارية في  
المجتمع الجزائري، مع تسليط الضوء على أزمة السيولة لصانفة 2020، وذلك من حيث  
الاسباب وكذا الاجراءات المتخذة قصد التخفيف من حدتها. وخلصت الدراسة الى ضرورة  
مباشرة اصلاحات عميقة للنظام المالي والبنكي في الجزائر، اضافة الى تعزيز دور بنك الجزائر في  
ممارسة صلاحياته الرقابية والتنظيمية لمستوى الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد

**المبحث الأول: الأزمة المالية مفهومها وأسبابها:**

تكونت الأزمة المالية الدولية نتيجة لعدد من العوامل والممارسات التي استندت إلى الفكر الرأسمالي  
والسياسات المصرفية والمالية الأمريكية أساسا، تتشابه تداعيات الأزمة المالية الحالية بتداعيات  
أزمات اقتصادية أخرى مثل الكساد الكبير عام 1929م وأزمة النفط عام 1974م وأزمة أواسط

الثمانينات عام 1983م حسب رؤية عدد من المحللين والخبراء، ولكنها تبقى ذات سمات خاصة، وقد يكون أثرها الأشد على النظام الاقتصادي العالمي برمته خاصة و انها مست قطاع حساس في جميع الدول الا و هو القطاع الصحي فمن خلال هذا الجزء سنحاول التكلم على مفهوم الازمات و اسبابها: **المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية** : إن صياغة مفهوم دقيق للأزمة المالية ليس بالأمر الهين بالرغم أن العديد من المؤلفين قد حاولوا وصف النتائج الوخيمة لمثل هذه الأزمات ، لكن نجد أن القليل منهم فقط قد حاولوا إعطاء تعريف محدد و مضبوط لهذه الظواهر ، وتبيان طبيعتها .

لكن بالرغم من قلة الأهمية الموكلة لصياغة تعريف دقيق لمفهوم الأزمة المالية سنحاول رفع الإلتباس الذي يحيط بهذا المفهوم ، وذلك من خلال التطرق لبعض التعاريف القليلة المقترحة. (بشير، 2001) فإستنادا لكتاب *(Cours d'économie politique)* عرف *E.Barthalon* الأزمة المالية " أنها عبارة عن نموذج أو تغير كبير تعرفه كل أو بعض قيم المتغيرات المالية التالية : عرض السندات والأسهم ، اسعارها ، الطلب على القروض ، حجم الودائع البنكية وسعر الصرف "ومن ثم فمصلح الأزمة المالية يقترن بتغير ( أنخفاض ) معتبر لقيم هذه المتغيرات المذكورة آنفا .

وإسنادا لكتاب " *c. Kindelberger* " " *panies and crashe* " يقترح " *E.Barthalon* " تعريف ثاني للأزمة المالية والتي يعتبر أنها عبارة عن "إرتفاع شديد وسريع في الطلب على النقود لأغراض احتياطية" ومن جهة أخرى يقترح " *Eichengreen* " و " *portes* " تعريفا آخر للأزمة المالية حيث يعتبرانها " إضطراب أو اختلال يصيب الأسواق المالية ويتميز بانخفاض معتبر في أسعار الأصول وعدم الملاءة أو عدم قدرة المدينين والوسطاء على الدفع ، وينشر هذا الاختلال على شكل تفرعات عبر النظام المالي ، متبطاً أو مبطلاً قدرة الأسواق على تخصيص رؤوس الأموال في الإقتصاد بشكل فعال اما في حالة أزمة مالية دولية ف يتعدى الإضطراب الحدود الوطنية مما يعيق وبشكل كبير قدرة التخصيص الدولي لرؤوس الأموال من طرف الأسواق المالية.

كما قام " *F. S Mishkin* " بصياغة تعريف للأزمة المالية مؤكدا فيه على دور ونوعية وكيفية توزيع المعلومات في مثل هذه الحالة، فحسب " *Mishkin* " فالأزمة المالية هي " عجز الأسواق المالية على توفير رؤوس الأموال اللازمة للمستثمرين أصحاب المشاريع الأكثر مردودية ويعزى هذا العجز بما يسمى بالإنتقاء العكسي " *Selection adverse* " والخطر الخلفي " *aléa moral* " . ويجدر بنا أن نشير أن الإنتقاء العكسي يتمثل في كون أن المستثمر صاحب المشروع الأكثر خطرا هو الذي تكون له حظوظ أوفر في الحصول على قروض من عند البنوك ، أما الخطر الخلفي فيتمثل في كون المدين وبعد التعاقد والحصول على قرض من عند البنك قد يباشر ممارسة نشاط آخر من شأنه رفع احتمال عدم القدرة على الدفع ومن ثمة عدم استرجاع البنك لأمواله .

من كل هذا يمكن الخروج بتعريف شامل للأزمة المالية (الحسيني، 1999) وهي: " انهيار في الأسواق المالية مصحوبا بفشل عدد كبير من المنظمات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي ".

**المطلب الثاني: اسباب الازمة المالية:** لا يمكن إرجاع الأزمات المالية إلى سبب واحد أو سببين فهناك جملة من الأسباب تتضافر في آن واحد لإحداثها ويمكن تلخيص أهم هذه الأسباب فيما يلي :

**الفرع الاول: عدم استقرار الاقتصاد الكلي (توني، 2004):** و يكون من خلال:

أ. التقلبات في أسعار الفائدة: اذ تعتبر التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية ، فالتغيرات الكبيرة في اسعار الفائدة عالميا لا تؤثر فقط على تكلفة الاقتراض بل الأهم من ذلك أنها تؤثر على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ودرجة جاذبيتها .

حيث ان ما بين 50 – 67 % من تدفقات رؤوس الأموال من وإلى الدول النامية خلال حقبة التسعينيات ، كان السبب المباشر في احداث التقلبات في أسعار الفائدة عالميا .

ب. تقلبات معدل التضخم : إن التقلبات في معدل التضخم تعتبر عنصرا حاسما في مقدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية وخصوصا في منح الإئتمان و توفير السيولة ، وقد اعتبر الركود الإقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار سببا مباشرا لحدوث الأزمات المالية في العديد من دول أمريكا الجنوبية ودول العالم النامي .

ج. اضطراب القطاع المالي: و يكون من خلال :

أ. التوسع في منح الإئتمان والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانهيار أسواق الأوراق المالية: شكل التوسع في منح الإئتمان والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانهيار أسواق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية التي مست كافة الدول في معظم الاوقات ففي حالة دول جنوب شرق آسيا فقد شهد القطاع المالي في تلك الدول خلال حقبة الثمانينيات والتسعينات توسعا كبيرا تواكب مع الإفتتاح الاقتصادي والتجاري والتحرر المالي غير الوقائي و غير الحذر بعد سنوات من الانقلاب وسياسات الكبت المالي بما في ذلك ضعف الاقتراض وصغر حجم ودور القطاع المالي في الاقتصاد ، فلقد عانت تلك الدول من عدم التهيئة الكافية للقطاع المالي وضعف واضح في الأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية فمن ناحية أدى التوسع في منح الائتمان إلى حدوث ظاهرة تركيز الائتمان سواء في نوع معين من القروض مثل القروض

الاستهلاكية أو العقارية كما في حالة الأزمة المالية في كوريا الجنوبية أولقطاع واحد كالقطاع الحكومي أو الصناعي أو التجاري كما حدث في حالة الأزمة المالية في تيلاندا ،ومن الأمور التقليدية في جميع الأزمات المالية التي شهدتها الدول النامية حصول انتعاش كبير في منح القروض ولم تقتصر هذه الظاهرة على الدول النامية فحسب بل شملت أيضا الدول الصناعية مثل فلندا والنرويج والسويد واليابان والو.م.أ بأزمة الرهن العقاري في 2008 و الازمة الوروبية من خلال أزمة الديون اليونانية و التي مست كافة الدول الاوروبية في 2011 .

ب.عدم تلاؤم أصول وخصوم المصارف (NAAMANE, 2008) :حيث يؤدي التوسع في منح القروض على ظهور مشكلة عدم التلائم والمطابقة بين أصول وخصوم المصارف خصوصا من جانب عدم الإحتفاظ بقدر كافي من السيولة لمواجهة التزاماتها الحاضرة والعاجلة في فترات تكون فيها أسعار الفائدة العالمية مرتفعة ، قد يتعرض زبائن المصرف إلى عدم تلاؤم بالنسبة للعملة الاجنبية ولفترات الاستحقاق ، وفي هذا الصدد فقد دلت دراسة HONAKAN (1996) أن  $M_2$  بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي في عينة من 59 دولة نامية قد زادت من حوالي 25 % أكثر من 35 % خلال الفترة 1993-1980 بدون أن تحدث زيادة مقابلة في رأسمال المصارف في تلك الدول ، وخير مثال على ظاهرة عدم التلاؤم والمطابقة بين الأصول والخصوم هو الأزمة المالية في المكسيك حيث لوحظ أنه خلال الفترة التي سبقت حدوث الأزمة 1994-1989 حصل ارتفاع في نسبة عرض النقود والعملات الأجنبية مما خلق فجوة بين التزامات المكسيك في الخصوم السائلة والاحتياطي من النقد الأجنبي المقابل لتلك الخصوم واتسعت تلك الفجوة بشكل متسارع حيث زادت قيمة ( $M_2$ ) ليصل الى خمس مرات أكبر من قيمة احتياطي النقد الاجنبي مما أدى بالسلطات النقدية إلى تخفيض قيمة العملة ، ولقد تكررت نفس هذه المظاهر في كل من البرازيل و تشيلي ولكن بحدة أقل .

**الفرع الثاني: التحرر المالي غير الوقائي :** إن التحرر المتسارع غير الحذر وغير الوقائي للسوق المالي بعد فترة كبيرة من الإنغلاق والتقييد قد يؤدي إلى حدوث الأزمات المالية ، فمثلا عند تحرير أسعار الفائدة فإن المصارف المحلية تفقد الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل تقييد أسعار الفائدة .وعموما فإن تجارب الدول النامية دلت على اضطرابات في أسعار الفائدة المحلية بعد انتهاج أسلوب التحرر المالي خصوصا خلال المرحلة الإنتقالية .

ومن ناحية أخرى ، فإن التحرر المالي يؤدي إلى استحداث مخاطر ائتمانية جديدة للمصارف والقطاع المالي قد لا يستطيع العاملون في المصارف تقييمها والتعامل معها بحذر ووقاية ، كما أن التحرر المالي يعني دخول مصارف أخرى إلى السوق المالي مما يزيد الضغوط التنافسية على المصارف المحلية لا سيما في أنشطة ائتمانية غير مهيأة لها وقبول أنواع جديدة من المخاطر قد لا يتحملها

المصرف وبدون الهيئة الرقابية اللازمة قبل التحرر المالي فإن المصارف قد لا تتوفر لها الموارد اللازمة للتعامل مع هذه النشاطات والمخاطر الجديدة ومن الأزمات المالية التي ساهم التحرر المالي غير الوقائي وغير الحذر في حدوثها نذكر الأزمة البرازيلية و الأزمة المالية في كل من تشيلي وأندونيسيا والمكسيك وفنزويلا وبعض الدول الإسكندنافية وكذلك الو.م.أ ، فقد أظهرت الدراسات أنه من بين عينة من 25 أزمة مالية كانت 18 منها قد حدثت في غضون السنوات الخمسة الأولى من عملية التحرر المالي .

**الفرع الثالث: ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي :** تعاني معظم الدول التي تعرضت لأزمات مالية من الضعف في النظام والاجراءات المحاسبية المتبعة ودرجة الإفصاح عن المعلومات خصوصا فيما يتعلق بالديون المعدومة ونسبتها في محفظة المصرف الائتمانية ، كما تعاني من ضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية وعدم الإلتزام بالقانون الخاص بالحد الأقصى للقروض المقدمة لمقترض واحد ونسبتها من رأسمال المصرف وتظهر الدراسات المتعلقة بالدول التي تعرضت لأزمات مالية أنه في أكثر من 28 دولة تعرضت لها كان نقص الرقابة المصرفية الفعالة سببا مباشرا في حدوث الأزمة ، حيث يؤدي نقص الرقابة إلى التقييم غير الدقيق وغير الكافي للمخاطر الائتمانية .

**الفرع الرابع: تدخل الحكومة في تخصيص الائتمان :** من المظاهر المشتركة للأزمات المالية في العديد من الدول النامية كان الدور الكبير للدولة المتدخلة في العمليات المصرفية خصوصا في عملية تخصيص القروض الائتمانية ، وفي كثير من الأحيان كانت الحكومة تقوم بتوزيع الموارد المالية المتاحة على القطاعات الإقتصادية أو أقاليم جغرافية في اطار خطة لتنمية تلك الأقاليم أو القطاعات أو لخدمة أغراض أخرى قد تكون سياسية بالدرجة الأولى وليست إقتصادية .

**الفرع الخامس: دور الديون قصيرة الأجل (داداوشي، 2000):** شهدت حقبة التسعينيات رواجاً في القروض قصيرة الأجل التي قدمتها المصارف الدولية للدول النامية ، فقد ارتفعت الديون قصيرة الأجل المستحقة على هذه الدول حسب بيانات بنك التسويات الدولي من حوالي 176 مليون دولار عام 1990 إلى حوالي 454 مليون دولار عام 1997 وكان هذا التراكم السريع للديون قصيرة الأجل من العوامل الرئيسية لحدوث الأزمة المالية في المكسيك عامي 1994 و 1995 و دول جنوب شرق آسيا في عامي 1997 و 1998 بالإضافة الى روسيا والبرازيل في عامي 1998 و 1999 و قد اظهرت بيانات بنك التسويات الدولي من نسبة الديون قصيرة الأجل من جملة ديون الدول النامية تلعب حوالي 20% عام 1997 بعد أن كانت حوالي 12% في عام 1990 ، وكان حوالي 50% من القروض الجديدة الممنوحة من المصارف العالمية ذات أجال استحقاق لمدة عام واحد أو أقل ، وهي نسبة تزيد كثيرا عما كانت عليه في أوائل التسعينيات . وقد تزايد حجم الديون قصيرة الأجل بأسرع ما يكون في دول شرق آسيا

تلها في ذلك أمريكا اللاتينية . وكانت الدول العشرة الأكثر استحواذا للقروض قصيرة الأجل خلال الفترة 1996-1999 هي ، كوريا بنسبة 15% من جملة القروض قصيرة الأجل الممنوحة لجميع الدول النامية ، تايلاندا 11% ، البرازيل 10% ، أندونيسيا 8% ، المكسيك 8% ثم الصين والأرجنتين وروسيا ، وجنوب افريقيا وماليزيا وتزامنت الزيادة في منح القروض قصيرة الأجل مع الزيادة المطردة في نصيب القطاع الخاص من إجمالي القروض ولاسيما المؤسسات المالية حيث حظيت المؤسسات المالية على 42% من القروض القصيرة الأجل الممنوحة لدول جنوب شرق آسيا كما تزامن ذلك أيضا مع اصلاحات مالية ومصرفية كان من شأنها إنبهاك المصارف المحلية في التوسع في منح الائتمان مع تعزيز نوع من الرواج في الاستثمار يتم بالمضاربة خصوصا في الأسواق الآسيوية الناشئة.

الفرع السادس: حدوث الازمات المالية نتيجة للمتغيرات السياسية الدولية (طاحون، 2003): لقد كان لنمو القوة الاقتصادية لبلدان آسيا اثاره على مجمل الاقتصادات الدولية و بدأ الحديث عن تدهور المركز النسبي للقوة الاقتصادية الأمريكية في مواجهة الصعود الاقتصادي لآسيا و التقدم التكنولوجي لليابان و دخول الصين في دائرة المنافسة الدولية و عودة هونغ كونغ لها و بدأ الحديث أن القرن الحادي و العشرين هو القرن الآسيوي و ان ذلك كله مصدرا لتهديد القوة الاقتصادية الأمريكية .

لهذا كان المطلوب و ضع استراتيجية تضع حدودا لعمليات النمو في الدول الآسيوية الصاعدة و ليس ذلك بالآخذ بنظرية المؤامرة لكنه نتاج طبيعي لتعدد و تنافس المراكز الاقتصادية المتقدمة على الصعيد الدولي و يؤيد هذا التفسير ان الازمة المالية في المكسيك تراجعت و انحسرت هزاتها بمجرد الاعلان عن برنامج الانقاذ الذي طرحه صندوق النقد الدولي بالتعاون مع الو.م.أ عند اندلاع الازمة مباشرة .

الفرع السابع: أسباب اقتصادية: المقصود بها التغيرات في توقعات السوق فعندما يحدث اختلال مهم في الاقتصاد العالمي (الدول المتقدمة) يكون مؤشر لحدوث أزمة.

- أسباب مالية: تتمثل في الانفصال بين الأسعار الحقيقية وأسعار المضاربة.

- أسباب تقنية: تتمثل في:

- التصحيحات التقنية للسوق.

- عدم التحكم في الإصدارات الجديدة (الإبداعات المالية) وعموما يمكن القول أن الأزمة هي انعكاس لردود أفعال مبالغ فيها، تصحيح تقني لأوضاع سابقة أو انعكاس لمعلومات.

**المطلب الثالث: سياسات تجنب الأزمات المالية :**



تطرح في الأدبيات الاقتصادية والتجارب العلمية جملة من السياسات الهادفة إلى تقليل احتمال حدوث الأزمات المالية منها: (اخرن، 2015)

1. العمل على تقليل الاضطرابات والمخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي خصوصا تلك التي تكون تحت النظام الداخلي للدولة وذلك عن طريق استخدام أسلوب التنوع وشراء تأمين ضد تلك المخاطر والإحتفاظ بجزء أكبر من الاحتياطات المالية لمواجهة مثل تلك التقلبات واستخدام سياسات مالية ونقدية أكثر إلتراما بأهدافها .

2. الاستعداد والتجهيز الكافي لحالات الانكماش في الأسواق المالية والرواج المتزايد في منح الائتمان المصرفي وتوسع الدور المالي للقطاع الخاص ، وذلك عن طريق استخدام السياسات المالية والنقدية التي تستطيع أن تتعامل مع تلك المشاكل من جهة وتصميم نظام رقابة مصرفية يقوم بتعديل وتقليل درجة التقلبات وتركيز المخاطرة في منح الائتمان من جهة أخرى .

3. التقليل من حالات عدم التلاؤم والمطابقة في السيولة مع التزامات المصرف الحاضر والمطلوب هو آلية لتنظيم العمليات المصرفية في هذا المجال خصوصا في الأسواق الناشئة وقد يكون ذلك عن طريق فرض احتياطي قانوني عالي خلال الفترات العادية ويمكن تقليله في حالات إحتياج المصرف للسيولة في الأزمات والإستعداد أيضا لمواجهة الأزمات من خلال الاحتفاظ بإحتياطات كافية من النقد الاجنبي .

4. الاستعداد الجيد والتهيئة الكاملة قبل تحرير السوق المالي كما يجب العمل على تطوير وتعديل الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية للقطاع المصرفي .

5. تقليص دور الدولة في القطاع المصرفي والتقليل من القروض الموجهة من الحكومة مع إعادة هيكلة القطاع و يكون السبيل لذلك الحث والتحفيز على تقليص دور الدولة خلال برامج خصخصة القطاع المصرفي .

6. تقوية وتدعيم النظام المحاسبي والقانوني وزيادة الشفافية والافصاح عن نسبة الديون المدومة من جملة أصول المصرف والقطاع المصرفي المالي .

7. اعطاء استقلالية أكبر للمصارف المركزية ، بمعنى منع تدخل الحكومة عند قيام المصرف المركزي بأداء وظيفته الأساسية وهي تنفيذ السياسة النقدية .
8. مراقبة رؤوس الأموال والتقليل من دخول التدفقات المالية القصيرة الأجل والتي تهدف إلى المضاربة وذلك عن طريق :
  - فرض ضريبة على رؤوس الأموال قصيرة الأجل والمسماة (TAXE –TOBINE) وتقدر بين 0.05% إلى 1%.
  - تطبيق هذه الضريبة على كافة الأسواق المالية الدولية و إلا فإن رؤوس الأموال ستتحج إلى الأماكن التي لا يطبق فيها هذا الرسم .
  - الرقابة الوقائية واستخدام طرق أفضل من مراقبة وتتبع أعمال المصارف التجارية من منظور الملاءة والأمن للأصول المصرفية وزيادة المقدرة على التنبؤ بالأزمات المصرفية قبل حدوثها وبالتالي الحد من أثارها السلبية على الجهاز المصرفي حتى تستطيع السلطات النقدية الوقاية منها ومنع انتقالها إلى بنوك أخرى وهذه الطرق تتضمن : (الظاهر 2003 ,
    - الكفاية الرأسمالية : حيث تطبق نسب الكفاية الرأسمالية بما يتفق مع اتفاقية لجنة بازل.
    - نسبة السيولة : بتطبيق نسبة السيولة الإيجابية .
    - التحفظ على القروض الرديئة : وذلك بتصنيف القروض حسب جودتها وفرض احتياطي أكبر على القروض عالية المخاطر .
    - زيادة الشفافية و الافصاح عن كافة المعلومات .
    - تعيين مدقي حسابات خارجيين.
    - منع حدوث ظاهرة التركيز الإئتماني : بوضع حد أعلى لمقدار القروض والالتسهيلات الائتمانية التي يمنحها المصرف لمقترض واحد .

■ انشاء مكتب مركزي للمخاطر.

استخدام نظام تأمين الودائع : على غرار النظام المتبع في الوم.أ أو كندا ،بريطانيا وذلك بتأمين حد أعلى على الودائع.

### المبحث الثاني: امثلة عن الازمات التي مست الاقتصاد العالمي:

شهد العالم ازمات مالية و اقتصادية كبيرة ادت الى تراجع في معدلات النمو بسبب سرعة انتشارها ومن اهم هذه الازمات نذكر:

**المطلب الاول:الازمة الاقتصادية الاوروبية:**تعد عبارة "ازمة الديون الاوروبية" اختزالا لكفاح اوروبا لسداد ديونها التي تراكمت في العقود الاخيرة و في هذه الفترة فشلت خمس دول اوروبية في تسديد ديونها و هي :اليونان ،البرتغال،ايرلندا،ايداليا و اسبانياكما فشلت في تحقيق ما يكفي من النمو الاقتصادي فعدم قدرتها على تسديد ضمانات حملة السندات على الرغم من اخطار زاد من احتمال فشلها في سداد ديونها و هو الشيء الذي خلق ازمة مالية كبرى في هذه الدول لكن هذه الازمة كانت لها ابعاد ذات تبعات ضخمة امتدت الى خارج حدودها الى كافة دول الاتحاد الاوروبي و انتقلت الى العالم باسره و قد اشار الرئيس التنفيذي لمصرف انجلترا بخصوص هذا الشأن ان " الازمة المالية الاوروبية هي الازمة الاكثر خطورة منذ عقد الثلاثينات " و هذا راجع لمدى ترابط اقتصاد دول الاتحاد فيما بينهم و ترابطه بكافة اقتصاديات دول العالم .

تعد الازمة المالية من اكثر المشكلات التي يواجهها الاقتصاد العالمي و في الوقت نفسه من اصعب المشكلات التي يصعب على المرء فهمها و بهذا الشأن لا يمكن لنا ان ننسى الجهد الكبير الذي بذله الاتحاد الوروبي للتخلص من الازمة الا ان تحركه كان جد بطئ خاصة و ان انتشار اي ازمة مالية اليوم اصبح بشكل اسرع و هذا راجع الى تقنيات الاتصال المتطورة و التي تربط بين كافة الاقتصاديات ،لكن يعود هذا البطء في تحرك دول الاتحاد كون ان اي خطوة تستدعي موافقة جميع البلدان 27 التي تشكل دول الاتحاد ،كما ان الواقع ليس معقدا كما يبدو فاوروبا تعرضت و ما تزال لعدوى المشكلة اليونانية لان الحكومة و النظام المالي في القارة ضعيفان ،فالاشراف الاوروبي الضعيف على المالية العامة هو ما سمح لبلدان مثل اليونان بمخالفة قواعد الاتحاد الاوروبي حول حجم العجز في موازنتها و فاقم المستثمرون المشكلة فحين تدنت قيم قروضهم لليونان اصطروا الى خفض حجم محافظتهم و مخاطرتها بان باعوا اصولا اخرى تمثلت في ديون البرتغال و اسبانيا .

و بعيدا عن لوم المستثمرين فاوروبا التي تعاني حالات عجز مرتفعة لا تملك الا ان تخفض النفقات و تعزز الواردات في الوقت الذي تعاني فيه اقتصاداتها نموا بطيئا او حتى ركودا ، و ليس اكيدا ان اليونان مثلا ستتمكن من الحفاظ على التماسك الاجتماعي المطلوب لتطبيق سياسات التقشف القاسية كما و ليس اكيد ان المانيا التي تحمل جزءا كبيرا من نيل خط انقاذ اوروبا و اليونان ستمضي في اقراض اليونان ان لم تف هذه الاخيرة بتعهداتها بزيادة التقشف.

ما ستكتشفه اوروبا بعد نحو القرن و نصف القرن هو انها في حاجة ماسة الى حكومة مركزية موحدة تملك سلطة فرض الضرائب و الانفاق و تستطيع ان تمنع حكومات الدول الاعضاء من تجاوز الضوابط على صعيد المالية العامة و هذا التجاوز هو ما خلق المشكلة الاوروبية في الاساس، لكن هل اقامة حكومة اوروبية مركزية من هذا النوع ممكنة سياسيا.

الفرع الاول: دور صندوق النقد الدولي في حل الازمة الاوروبية: طالب صندوق النقد الدولي اوروبا بان تعمل بشكل اسرع على انشاء اتحاد مصرفي و نظام لضمان القروض على طول المنطقة الاوروبية بالاضافة الى تحقيق و حدة اقتصادية اعمق من شأنها ان تمهد الطريق الى المشاركة في الديون على غرار السندات الاوروبية

و يشير السعي وراء "وحدة اقتصادية حقيقية" الى ان قادة الاتحاد الاوروبي بدؤوا يتحولون من التركيز على ادارة الازمة الحالية الى انقاذ اليورو و وضع خطط طويلة الامد لجعل هيكل منطقة العملة الموحدة اكثر قوة و مقاومة للازمات. من اهم اسباب الازمة الاوروبية و اية ازمة اقتصادية اخرى في اية دولة هو ارتفاع المصرفيات و انخفاض معدل الناتج القومي مما يسبب عجزا في الميزانية فتصبح الدولة مضطرة الى طلب نقود مستعجلة لسد العجز في الميزانية و يكون هذا الجز بسبب:

- عدم توفير فرص عمل مافية و ارتفاع نسبة البطالة.
- انتشار الفساد في المجتمعات مثل الرشوة و التجارة غير المشروعة... الخ.
- التهرب من دفع الضرائب مما يحرم الخزينة من موارد هامة لها.

و عند وقوع بعض الدول تحت وطأة خدمة الديون بحيث تعجز عن التسديد ليس فقط القروض بل حتى الفوائد ففي هذه الحالة تلجأ الى تطبيق سياسة التقشف و تعني هذه السياسة الاقتصاد في حجم المصاريف و التركيز على الاساسيات و الرفع من الضرائب و تقليص حجم المساعدات .

الفرع الثاني: التحرك الاوروبي في مواجهة الازمة:

حيث وجه البرلمان الأوروبي طلباً رسمياً للجهاز التنفيذي الأوروبي أو بما يعرف بالمفوضية الأوروبية و هذا لاعداد تشريعات جديدة تعمل على ضبط عمل القطاع المصرفي في أوروبا على خلفية الازمة المالية ، و شدد البرلمان الأوروبي على ضرورة وضع قواعد صارمة لمراقبة حركة الاسواق المالية و ضمان استمرارية فعاليتها و دعم الدور الذي تلعبه البنوك المركزية في حركة السوق و اعتماد مبدأ الشفافية و المحاسبة و سرعة تطبيق الضمانات على الودائع المصرفية بشكل متناسق بين الدول الاعضاء و ضرورة تنشيط و ضبط عمل وكالات التصنيف الائتماني. (النجار، 2009)

هناك عدد من الدروس المهمة التي اوضحها الازمة اليونانية المسببة للازمة الأوروبية و العالمية و التي تحتاج حقا للانتباه و من أهمها:

- انه مهما كانت مهارة الحوكومات في اخفاء حقيقة الديون العامة او نية العجز المحققة في الموازنات العامة للدولة فان ساعة الحقيقة آتية لا محالة مع تفاقم حدة الازمة حتى و لو مضت الحكومة المتسببة في الازمة في حال سبيلها.
- المهم هو ان الموقف الحالي يستدعي ضرورة الحذر خاصة مع توقع تفاقم الدين العام في مختلف الدول المتقدمة بعد خطط الانقاذ المالي الضخمة التي تم تنفيذها للخروج من الازمة المالية و الاقتصادية العلمية حيث يقدر ان الدين العام في الدول المتقدمة بلغ حوالي 110% في ناتجها المحلي بنهاية 2011 و من المؤكد ان النظر بعمق في مشكلة الدين العام و كيفية تسويته ينبغي ان يكون موضع اهتمام شديد خاصة في ظل حالة من الشك و الانتباه الدوليين الذي فجرتهما ازمة الديون اليونانية و هو امر كما هو واضح ينبغي الا يقتصر على الدول المتقدمة لوحدها. (صبيحي، 2010)

#### المطلب الثاني: الازمة العالمية 2020:

يمر العالم بأزمة أخرى ، في شكل عامل مرض مجهري شق طريقه حول العالم من سوق الغذاء في وسط الصين، بصدد نظرية حقيقة أوجه القصور في الاقتصاد العالمي و في طريقة إدارته، ففي مارس الفارط تحول عدوى "كوفيد19" إلى جائحة شاملة و ارتفاع معدل الوفيات، حيث اختارت الحكومات في كافة أنحاء العالم بانتهاج سياسات تدخل الاقتصاد في حالة غيبوبة، حيث أوقفت كل التفاعلات البشرية التي تحدد جزئ كبير من الحياة التجارية. و على ضوء ما سبق بلغ الاقتصاد العالمي منزلق خطير، فقد تباطأ النمو في جميع أنحاء العالم، و ساد الانكماش في اقتصاديات

العديد من البلدان، فالوضع الحالي ليس شبيها باقتصاد الحرب، كما أنه لا يكشف عن أزمة عالمية تقليدية في جانب العرض، كما لا يعتبرونها أزمة مالية، حيث يقع القطاع المصرفي في عين العاصفة بل م تصنيفها كأزمة صحية عالمية، أدى تقديم حياة البشر على الأرباح إلى سلسلة من الأزمات المترامنة التي يعزز بعضها البعض في القطاع المالي و في جانبي العرض و الطلب. (UNCTED، 2020) و في أعقب هذه الأزمات، ينكمش الاقتصاد العالمي بنسبة تقدر 4.3% و تقلص التجارة بنحو الخمس و تراجع (FDI) بنسبة تصل إلى 40% و ستخفف التحولات المالية لأكثر من 100 مليون دولار.

**الفرع الاول:تأثير الجائحة على الاقتصاد الجزائري:** سارع فيروس كورونا في إدخال الاقتصاد الجزائري في دوامة الخطر المحدق نظرا للمؤشرات المفزعة الأخيرة التي ظهرت في ارتفاع نسبة التضخم وانخفاض قيمة الدينار بفعل توقف نشاط القطاعات المنتجة في وقت يكافح فيه البلد تراجع عائدات النفط. زادت خطورة الوباء على الاقتصاد الجزائري مع ظهور مؤشرات انخفاض النمو وقيمة الدينار في ركود نشاط الشركات فضلا على أزمة تراجع إيرادات الطاقة في بلد يعتمد بصفة مفرطة على عائدات النفط.

ويواجه الاقتصاد الجزائري تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد مع انخفاض قيمة الدينار وارتفاع التضخم وتوقف الشركات عن العمل، وكل هذا يأتي إلى جانب انخفاض عائدات النفط. (لهرش، 2020)

تم تسجيل انخفاض بنسبة 3.9 في المئة في إجمالي الناتج الداخلي في الربع الأول من 2020 إلى اقتراب نسبة البطالة من 15 في المئة في جويلية بعدما ثبتت عند 11.4 في المئة في نهاية 2019. كما و انخفض إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 1.5 في المئة في الأشهر الثلاثة الأولى من السنة مقابل زيادة قدرها 3.6 في المئة للفترة نفسها من 2019، بحسب ديوان الإحصاء وهو هيئة حكومية.

بحسب توقعات صندوق النقد الدولي، سيشهد الاقتصاد الجزائري انكماشاً نسبته 5.2 في المئة هذا العام مع عجز في الميزانية هو الأعلى في المنطقة في قانون المالية التكميلي لسنة 2020 تم إقرار انخفاض إيرادات الميزانية إلى حوالي 38 مليار يورو، مقابل 44 مليار يورو كانت متوقعة في الميزانية الأصلية.

بحسب الخبراء، فإن الحلول متوفرة لتفادي الانكماش، لكن أي حل سيتطلب إصلاحات جذرية منها تخفيض معدلات فائدة، مع استقطاب الأموال المتداولة في القطاع غير الرسمي وخفض الضرائب اعتماداً على عدد فرص العمل الجديدة التي يتم خلقها.

الفرع الثاني أزمة السيولة الخانقة في الجزائر: تواجه الجزائر أزمة سيولة حادة كشفها بوضوح اضطرار مكاتب بريد في العديد من مناطق البلاد، إلى دفع مستحقات عملائها بواسطة النقود من فئة 50 و100 و200 دينار جزائري نتيجة افتقادها للسيولة المالية وللنقص الحاد للأوراق المالية و أثارت الندرة اللافتة للسيولة المالية في مراكز البريد وعدد من البنوك التجارية جدلا كبيرا حول الأسباب والخلفيات الحقيقية للظاهرة. (الله، 2020)

نسبة العجز في السيولة قفزت من 55 في المائة نهاية مايو/أيار 2020، إلى 80 في المائة نهاية 2020، علما أنها كانت عند 20 في المائة مطلع سنة 2019 و ارتفاع العجز في السيولة يرجع إلى "سحب الودائع المالية من طرف المدخرين والمتعاملين الاقتصاديين لمواجهة تداعيات كورونا، بالإضافة لارتفاع حجم القروض المتعثرة بشكل مستمر خلال السنوات الخمس الأخيرة، حيث بلغت 10 في المائة عام 2015، لتزيد إلى 13 في المائة في العام التالي، و17 في المائة في 2017، ثم 20 في المائة في العام اللاحق، قبل أن تقفز إلى 25.2 في المائة خلال العام 2019، يضاف إليها لجوء الحكومة في النصف الثاني من سنة 2020 إلى منح قروض للشركات العمومية والخاصة المتعثرة بسبب الجائحة." وهناك عامل مهم وهو تراجع العملة المحلية من 123 إلى 130 دينارا للدولار الواحد في ظرف خمسة أشهر فقط". وتقدر الحكومة الجزائرية حجم القروض المتعثرة لدى البنوك في السنوات العشر الأخيرة، بما يعادل 85 مليار دولار بالعملة المحلية، 40 في المائة منها غرامات تأخير في السداد.

كما تواجه البلاد ضغوطاً مالية متزايدة في ظل تراجع عائدات تصدير النفط، وتآكل احتياطي النقد الأجنبي.

خاتمة: إن الأزمات المالية ليست حدثا عارضا أو ناتجا عن أخطاء في السياسات الاقتصادية بقدر ما هي جزء لا يتجزأ من الأداء العادي أو الطبيعي للاقتصاديات الرأسمالية، فالتغيرات المتراكمة التي تحدث في الهياكل الاقتصادية و المالية داخل هذه الاقتصاديات عبر فترة طويلة من الزمن و التي تنتج عن الأنشطة الساعية لتعظيم الأرباح تتمخض في النهاية عن حدوث هذه الأزمات، فالهياكل المالية القوية التي تتميز بها بعض فترات التوسيع الاقتصادي، التي يصعب في ظلها اندلاع الأزمات المالية، تتحول بمرور الوقت إلى هياكل مالية هشّة تسمح بانفجار هذه الأزمات. مما يتطلب من جميع البلدان إتباع سياسات سليمة اقتصاديا، وأن تواصل جهودها لتعزيز النمو الاقتصادي، و تسلم بأن لزيادة حرية حركة رؤوس الأموال فوائد محتملة بالنسبة لاقتصاداتها.

أما بالنسبة لما حققه فيروس كورونا من دمار بالحياة البشرية و الاقتصادية فإنه يفسح المجال أمام إجراء تغيير دائم، حيث أنه تم كشف أوجه القصور في العالم الذي كان قائما قبل أن ينتشر هذا الفيروس في جميع أنحاء العالم، لقد فعلت الأزمة المالية التي شهدتها العالم منذ عقد من الزمن نفس الشيء حيث لا نزال نعيش مع آثار ذلك الفشل عندما انتقل الفيروس من حيوان إلى إنسان في أواخر 2019، و المشاكل المطروحة الآن أكبر حجما، لكن البيئة المحيطة بها أكثر حيوية، وهناك إرادة سياسية للتصدي لها تظهر بعض الآمال و علامات الحياة الواعدة.

نتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة توصلنا للنتائج التالية:

-إنّ الخروج من أزمة السيولة النقدية الخانقة وعنق الزجاجة يتطلّب الالتزام بتطبيق حلول معينة وبصفة تدريجية حيث يجب أولاً تشجيع التعامل بوسائل الدفع الإلكتروني، وتوعية المواطنين بذلك، وجبر ثقة المواطن المكسورة في المنظومة المصرفية الجزائرية.

-القضاء على سوق الصرف الموازية من خلال تفعيل مكاتب الصرف بشكل قانوني، وإصدار صكوك وسندات إسلامية نظراً لفعاليتها في امتصاص الأموال الجارية في دواليب السوق الموازية.

- جميع البلدان إتباع سياسات سليمة اقتصاديا، وأن تواصل جهودها لتعزيز النمو الاقتصادي، و تسلم بأن لزيادة حرية حركة رؤوس الأموال فوائد محتملة بالنسبة لاقتصاداتها.

-اعتبر "روتشير شارما (Ruchir Sharma) كبير الاستراتيجيين ورئيس الأسواق الناشئة في مجموعة "مورغان ستانلي (Morgan Stanley) "الاستثمارية الأميركية أن جائحة كورونا غيرت للعام الثاني على التوالي العالم رغم أنها لم تمس كل شيء لكنها سرعت الكثير من الأمور مثل الانخفاض الديمغرافي والثورة الرقمية التي تعد توجهات من بين أخرى قد ترسم ملامح العام الجديد.

وذكر شارما في تقرير تحليلي له بصحيفة "فايننشال تايمز (Financial Times) "البريطانية أن تباطؤ الاقتصاد الصيني و"التضخم الأخضر" في أسعار السلع الأساسية واتجاهات أخرى قد تكون لها كلمتها خلال عام 2022.

المراجع:



Adil NAAMANE .(2008) .*Les indicateurs d 'alerte des crises financieres* .algerie :Centre d'Analyse Theorique Et de traitement des données economique.

UNCTED .(2020) .*مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية* . التجارة والتنمية.

ابراهيم عبد الحميد النجار .(2009) .*الازمة المالية و اصلاح النظام المالي العالمي* . مصر: الدار الجامعية الاسكندرية.

احمد فايز لهرش .(2020) .*ازمة الاغلاق الكبير لفيروس كورونا كوفيد19* .

أيت بشير .(2001) .*الأزمات المالية و اصلاح النظام النقدي الدولي ، دراسة الأزميتين المكسيكية والأسبانية* " . جامعة الجزائر: ماجستير في العلوم الاقتصادية.

زكريا طاحون .(2003) .*بيئات ترهقها العولمة – الإقتصادية – السياسية – الثقافية – الإجتماعية* . جمعية مكتب العربي للبحوث والبيئة.

سهام معط الله .(2020) .*عن ازمة السيولة الخامة في الجزائر* . العربي الجديد.

عاقب اسلم و اخرون .(2015) .*الاستثمار الاجنبي ما الذي يعوقه افاق الاقتصاد العالمي* . صندوق النقد الدولي.

عرفان تقي الحسيني .(1999) .*التمويل الدولي* . الأردن: دار النشر.

لطرش الطاهر .(2003) .*تقنيات البنوك* . الجزائر: opu.

مجدي صبحي .(2010) .*جريدة الاهرام اليومي المصرية* .

ناجي توني .(2004) .*"الأزمات المالية* . الأقطار العربية: سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية.

وري داداوشي "" .(2000) .*دور الديون قصيرة الأجل في الأزمة الأخيرة* . الجزائر: مجلة تمويل والتنمية.

يوري داداوشي .(2000) .*دور الديون قصيرة الأجل في الأزمة الأخيرة* . الجزائر: مجلة التمويل والتنمية.